الحدث

جاهرت حكومة بنيامين نتنياهو، عبر المصادقة على بقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا، بتعطيل مفاوضات التوصل إلى اتفاق لوقف العدوان على القطاع، وهو ما ظهر جلياً بعودة الوفد الإسرائيلي المفاوض من الدوحة من دون إحراز تقدّم

فلسطينية وسط الدمار في خانيونس أمس (حاتم خالد/رويترز)

مفاوضات غزة

حكومة نتنياهو المصغرة تجاهر بتعطيل الاتفاق

تحديد التعبئة

وافقت الحكومة الإسرائيلية، أمس الجمعة، على تحديد أمر يسمح بتجنيد 350 ألف جندي احتياط حتى نهاية عام 2024. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن «تصويتاً جرى عبر الهاتف، وافقت فيه الحكومة على تحديد الأمر الذي يسمح بتعبئة 350 ألف جندي احتياطي حتى نهاية 2024».

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

وضعت حكومة بنيامين نتنياهو المصغرة المزيد من العقبات أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف العدوان على قطاع غزة وتبادل أسرى، عبر تصويت المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) على بقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا على الحدود بين قطاع غزة ومصر، فيما عاد وفد التفاوض الإسرائيلي من العاصمة القطرية الدوحة من دون إحراز تقدم في المفاوضات جراء خطوط نتنياهو الحمراء.

وصوّت «الكابينت»، ليل الخميس ـ الجمعة، على إبقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا. وذكر موقع صحيفة معاريف، أمس الجمعة، أنّ قرار التصويت على خرائط إبقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا وفق التصوّر الذي تطرحه إسرائيل في مفاوضات الصفقة مع حركة حماس حظي بتأييد ثمانية أعضاء، ومعارضة واحد هو وزير الأمن يوآف غالانت، فيما امتنع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير عن التصويت. ويدور الحديث عن خرائط رسمها جيش الاحتلال وتبنتها أميركا جزءاً من مقترح الصفقة. ووفقاً للموقع، قال وزراء في «الكابينت»، خلال الجلسة، إنّ «هذا القرار يقرّب إمكانية التوصّل إلى صفقة، لأنه يوضح لحركة حماس أنه سيتعين عليها تقديم تنازلات بشأن قضية فيلادلفيا، تماماً كما تراجعت عن مطلبها بإنهاء الحرب». واعتبر نتنياهو، خلال الجلسة، أنّ عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي كانت «نتيجة عدم وجود محور فيلادلفيا في أيدي إسرائيل». وادّعى أنه جرى نقل كميات كبيرة من الأسلحة عبر المحور إلى الفصائل الفلسطينية في غزة. وأضاف نتنياهو أنّ هذا الواقع لن يعود مرة أخرى إلى ما كان عليه، وأنّ إسرائيل عازمة هذه المرة على إبقاء هذه الحدود بين يديها. وفيما تؤكد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن لا فائدة من البقاء في محور فيلادلفيا، قال نتنياهو ووزراء في «الكابينت» إنه حتى قبل فك الارتباط (عام 2005)، «زعم مسؤولون أمنيون أنهم سيعرفون كيفية التعامل مع الصاروخ الأول، وهذا لم يحدث بعدما بدأت حماس في إمطار إسرائيل بالنيران». وأضافوا أن مسؤولين أمنيين اعتقدوا أيضاً أنهم سيعرفون كيفية التعامل مع الانسحاب من لبنان، وحتى قبل ذلك مع عودة فلسطينيين إلى الضفة الغربية كجزء من اتفاقيات أوسلو، و«تبين أن كل هذه التقديرات خاطئة». وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت إن الخلاف بين نتنياهو وغالانت تطور، خلال الجلسة، إلى صراخ. وبحسب الصحيفة، قدّم غالانت خلال الجلسة لمحة عامة عن «المفترق الاستراتيجي» الذي تقف عنه دولة الاحتلال، «ويحتوي على صفقة قد تؤدي إلى تسوية في الشمال (لبنان) مع إمكانية العودة بعد ستة أسابيع إلى أي مكان بما في ذلك محور فيلادلفيا»، مضيفة: «ثم في مفاجأة تامة ومن دون التنسيق مع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء السلطة القضائية، طرح نتنياهو للتصويت القرار الذي جرت الموافقة عليه بشأن بقاء الجيش الإسرائيلي في المنطقة العازلة على الحدود بين غزة ومصر».

واعتبرت «يديعوت أحرونوت» أن قرار «الكابينت» إبقاء الجيش في محور فيلادلفيا «رهان خطير» قد يؤدي إلى انفجار الاتصالات بشأن الصفقة. وقالت إن قرار «الكابينت» موجّه بالأساس إلى وسائل الإعلام، لنقل رسالة لأنصار اليمين الإسرائيلي بأن نتنياهو يتشبّث بالمبادئ التي وضعها، لكن هذا لا يعني بالضرورة، وفق الصحيفة، أنه لن يبدي مرونة في نهاية المطاف في اللحظة الأخيرة. ونقلت الصحيفة عن مصادر إسرائيلية مطّلعة قولها بشأن محور فيلادلفيا إن «نتنياهو يحاول إرضاء بن غفير، وفي هذه الأثناء، المختطفون يموتون في غزة». وفي أعقاب التصويت، هاجم منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين في غزة نتنياهو معتبراً، في بيان، أنّ الأخير «لا يفوّت أي فرصة للتأكد من عدم إبرام صفقة»، وأنه «لا يمر يوم لا يتصرف فيه نتنياهو بطريقة تعرّض للخطر عودة جميع المختطفين إلى ديارهم». وفي سياق متصل، قدّم «منتدى حياة»، الذي يضم عائلات 25 من المحتجزين الإسرائيليين، التماساً إلى المحكمة العليا، طالبها من خلاله بإصدار قرار يحظر انفراد نتنياهو باتخاذ القرارات المتعلّقة بصفقة محتملة مع حركة حماس.

في غضون ذلك، نقلت صحيفة هآرتس، أمس الجمعة، عن مصادر إسرائيلية، لم تسمّها، قولها إن جولة مفاوضات غزة الأخيرة في الدوحة لم تحرز تقدماً يذكر بخصوص الخطوط الحمراء التي يتمسك بها نتنياهو. ولا يتنافى ذلك مع ما نشرته صحيفة يديعوت وإذاعة «كان ريشت بيت» عن وجود تقدّم، لكن ليس في القضايا الرئيسية مثل قضية محور فيلادلفيا. وعاد الوفد الإسرائيلي المفاوض إلى تل أبيب أمس الجمعة، بعد يومين من توجهه إلى الدوحة لمتابعة مفاوضات غزة مع ممثلي الدول الوسيطة، وهي قطر ومصر والولايات المتحدة، الساعية للتوصل إلى صفقة لوقف الحرب وتبادل الأسرى. ونقلت «هآرتس» عن مصادر إسرائيلية قولها إنه لم يُحقّق حتى الآن أي تقدم في المناقشات حول الخطوط الحمراء التي وضعها نتنياهو، بما في ذلك القضايا المتعلّقة بعمليات التفتيش على محور نتساريم، الذي يقسم قطاع غزة، ووجود القوات الإسرائيلية على محور فيلادلفيا، والجهات التي ستتولى معبر رفح.

وعلى الرغم من عدم حدوث اختراق في المفاوضات، زعم مسؤولون أميركيون وإسرائيليون، بحسب موقع والاه أمس الجمعة، أن «تقدماً طرأ في المفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس حول تفاصيل اتفاق تبادل أسرى ووقف إطلاق نار، وأن الجانبين تبادلا من خلال الوسطاء لقوائم بأسماء الرهائن (المحتجزين) الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين الذين يطالبان بتحريرهم». وقال مسؤول إسرائيلي للموقع إن «القضايا السياسية المتبقية (المختلف حولها) ستبقى حتى المرحلة الأخيرة، وعندها ستطرح الولايات المتحدة على ما يبدو مقترحاً على الجانبين يجسر بين الخلافات، محدداً ونهائياً، وتضعه أمام الحسم». وعلى الأرض في قطاع غزة، انسحب جيش الاحتلال من عدة مناطق في خانيونس جنوبي قطاع غزة، بعد توغل استمر 22 يوماً، وانتشلت جثامين عدد من الشهداء في المدينة وسط دمار هائل، فيما استمرت الغارات على مناطق متفرقة في القطاع. وأعلنت مصادر طبية في القطاع سقوط 23 شهيداً في استهداف مخيم جباليا وعبسان شرق خانيونس ومخيم النصيرات ومنطقة المصدر وسط القطاع.

> صوّت «الكابينت» على إبقاء جيش الاحتلال في محور فيلادلفيا
>
> مصادر إسرائيلية: جولة مفاوضات الدوحة لم تحرز تقدماً يذكر

الغلاف

سياخذ أهالي غزة فسحة من عمليات القتل اليومية، مع تخصيص ساعات لوقف إطلاق النار في مناطق محددة بالقطاع ابتداء من يوم غد الأحد لإجراء حملة تطعيم ضد شلل الأطفال

تطعيم أطفال غزة

وقت مستقطع من عمليات القتل الإسرائيلية

للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أوجه متعددة، لا تقتصر على عمليات القتل بالقصف اليومي المتواصل منذ نحو 11 شهراً، ولا على التهجير الذي شمل كل مناطق القطاع، بل إن الغزيين يواجهون كفاحاً يومياً للعيش، مع انتشار الأوبئة جراء تكدس النازحين بسبب تدمير منازلهم، وغياب مقومات النظافة الشخصية وانتشار أطنان القمامة في الشوارع، بالإضافة إلى حالات سوء التغذية بين الأطفال. حتى أن المعاناة وصلت إلى عودة شلل الأطفال بعد 25 عاماً من غيابه عن الأراضي الفلسطينية، بعد التأكد من إصابة لدى طفل في شهره العاشر في دير البلح، وهو ما دفع دولاً ومنظمات للضغط لإقرار هدنة تطعيم للأطفال في القطاع، لتنتهي بموافقة الاحتلال الإسرائيلي على وقف القتال لساعات ابتداءً من يوم غد الأحد، تُخصص خلالها أماكن محددة لإعطاء اللقاح. هذا الوقت المستقطع من القتل قد يعطي الغزيين فرصة لترتيب أوضاعهم ولو بالحد الأدنى المطلوب، لكنهم سيبقون مشاريع شهداء في ظل رفض الاحتلال وقف الحرب على غزة.

ووافقت السلطات الإسرائيلية على وقف القتال لساعات ابتداء من يوم غد الأحد في وسط قطاع غزة وجنوبه وشماله للسماح بتنفيذ حملة تلقيح ضد شلل الأطفال. وقال ممثل منظمة الصحة العالمية في الضفة الغربية وغزة ريك بيبركورن، خلال مؤتمر صحافي، إن الاتفاق يقضي بأن تكون فترات الهدن بين الساعة السادسة صباحاً والثالثة عصراً بالتوقيت المحلي (3 فجراً حتى 12 ظهراً بتوقيت غرينتش). وأضاف أن الحملة ستبدأ في وسط غزة بهدنة مؤقتة من القتال لمدة ثلاثة أيام، ثم تنتقل إلى جنوب غزة، حيث سيكون هناك هدنة أخرى لمدة ثلاثة أيام، يليها شمال غزة. وأوضح بيبركورن أن هناك اتفاقاً على تمديد الهدنة الإنسانية في كل منطقة ليوم رابع إذا لزم الأمر. وأضاف بيبركورن: «هناك اتفاق، ونأمل في أن تحترمه جميع الأطراف، وإلا سيكون تنفيذ حملة (تلقيح) فعلية أمراً مستحيلاً». وأورد بيبركورن أنه في حال نجحت المرحلة الأولى من التلقيح بموجب الاتفاق، ستعطى الجرعة الثانية من اللقاح خلال الأسابيع الأربعة التي تلي المرحلة المذكورة.

من جهته، أعلن وزير الصحة الفلسطيني ماجد أبو رمضان، في بيان، أن «حملة التطعيم ضد شلل الأطفال ستبدأ من الأحد وحتى الأربعاء (من 1 إلى 4 سبتمبر/ أيلول) في محافظة دير البلح وسط القطاع». وأوضح أن الحملة تنتقل بعدها إلى محافظة خانيونس (جنوب غزة) من 5 سبتمبر وحتى 9 من الشهر ذاته، ثم تستمر الحملة في مدينة غزة وشمال القطاع من 9 سبتمبر إلى 12 من الشهر ذاته. ونشرت وزارة الصحة خرائط ميدانية توضح أماكن ومراكز التطعيم.

وأكد القيادي في «حماس» باسم نعيم لوكالة رويترز «أننا مستعدون للتعاون مع المنظمات الدولية لتأمين هذه الحملة التي تخدم وتحمي أكثر من 650 ألف طفل فلسطيني في قطاع غزة». في المقابل، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد قال ليل الأربعاء الخميس إن الأمر لا يتصل «بوقف لإطلاق النار للتلقيح ضد شلل الأطفال، بل بتخصيص بعض الأمكنة» في غزة لهذا الغرض. وأوضحت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق التابعة لوزارة الأمن الإسرائيلية إن حملة التطعيم ستتم بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي «ضمن هدن إنسانية روتينية ستسمح للسكان بالوصول إلى المراكز الطبية حيث سيتم إعطاء التطعيمات». من جهته، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أورين مارمورستين عبر منصة إكس إن إسرائيل تنسق مع الأمم المتحدة «عملية واسعة لتطعيم الأطفال ضد شلل الأطفال» في غزة.

وشدد نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية مايك راين، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، على «أهمية احترام جميع الأطراف التزاماتهم» بشأن هذه الهدن. وأضاف أن لهذا الأمر أهمية قصوى لأن تطعيم الأطفال «بنسبة 90% على الأقل ضروري خلال كل مرحلة من مراحل الحملة لوقف الوباء ومنع انتشاره دولياً». وأكد المسؤول الأممي أن إسرائيل التزمت أيضاً «تعليق أوامر الإخلاء من أجل تنفيذ مرحلتي الحملة». وأوضح راين أن 1.26 مليون جرعة من اللقاح (الذي يتكون من قطرتين عن طريق الفم) وصلت بالفعل إلى غزة، وستليها «قريباً» 400 ألف جرعة أخرى. وفي السياق، قال نائب السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة روبرت وود إن «من المهم أن تتم الحملة بدون تأخير»، داعياً إسرائيل إلى «ضمان فترات هدوء والامتناع عن العمليات العسكرية» خلالها، وإلى «تجنب إصدار أوامر إخلاء جديدة».

وعلى الرغم من الاتفاق على حملة التطعيم هذه، إلا أن المخاوف تبقى قائمة من خرق الاحتلال وقف إطلاق النار في الساعات المحددة بحجج متعددة. وفي هذا السياق، حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، أمس، من مغبة تنفيذ الجيش الإسرائيلي عمليات عسكرية في غزة أثناء حملة التطعيم. ونقلت المنظمة على منصة إكس تصريحات لموظفتها لوسي واتريدج قالت فيها إن «أي عمليات عسكرية خلال حملة التطعيم ستؤثر على قدرة الأمم المتحدة وشركائها على منح اللقاحات للأطفال». وأوضحت أن عواقب ذلك الأمر «لن تكون كارثية على الأطفال في قطاع غزة وحسب، بل وعلى المنطقة بأكملها، وكل من عانوا بما فيه الكفاية خلال هذه الحرب».

وفي حين تم اكتشاف إصابة واحدة بالشلل حتى اليوم، فإن القلق يكبر من انتشار أكبر للمرض. وأعلن عبد صباح، مدير التمريض بمستشفى كمال عدوان في شمال غزة، عن الاشتباه بزيادة حالات الشلل بين الأطفال في شمال القطاع، موضحاً أنه تم إرسال عينة واحدة للفحص خارج القطاع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ولا يزالون بانتظار النتائج. وأوضح صباح في تصريح لوكالة الأنباء القطرية «قنا»، أن تدمير قوات الاحتلال لخطوط مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، أدى إلى اختلاط المياه الصالحة للاستخدام مع العادمة مما أدى إلى تفشي الأمراض بين المواطنين الفلسطينيين. وأشار إلى أن الكثير من العوامل التي خلقتها الحرب تسببت بانتشار الأوبئة منها تكدس النازحين بسبب تدمير منازلهم، وغياب مقومات النظافة الشخصية مع تكدس أطنان القمامة في الشوارع. وتطرق إلى انتشار حالات سوء التغذية بين الأطفال حيث يتردد على قسم الاستقبال يومياً ما يقرب من 300 حالة.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

في مستشفى العودة في دير البلح، 29 أغسطس الحالي (حسن جيدي/الأناضول)

شرق غرب

خطر توسع الحرب ما زال كبيرا

قال رئيس بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العالم، جان بيار لاكروا (الصورة)، أمس الجمعة، من بروكسل على هامش اجتماع لوزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي، إنه «قد يكون لدى البعض شعور بأن هناك قواعد لا يرغب أي من الأطراف في تجاوزها»، في الحرب بين إسرائيل و«حماس»، مستدركاً «في الحقيقة ما زال خطر التصعيد على المستوى الإقليمي كبيراً جداً».

(فرانس برس)

الآلاف من غزة تعرضوا للاختفاء القسري

أكدت مؤسسات الأسرى الفلسطينيين (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، أمس الجمعة، بمناسبة اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، أن سلطات الاحتلال، نفّذت جريمة الاختفاء القسري بحقّ الآلاف من معتقلي غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ولا توجد معلومات دقيقة عن أعدادهم. وأوضحت أن الاعتقالات طاولت مدنيين من القطاع، وعمالاً كانوا يعملون في الأراضي المحتلة عام 1948.

(العربي الجديد)

تظاهرات تنديدا بالعدوان الإسرائيلي

شهدت محافظات أردنية، بعد صلاة الجمعة أمس، مسيرات ووقفات حاشدة تنديداً بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية المحتلة، محذرة من مخططات تهجير الشعب الفلسطيني. كذلك شارك آلاف المغاربة في عشرات المدن المغربية عقب صلاة الجمعة، في وقفات احتجاجية ردّدوا خلالها شعارات تندد بمجازر الإبادة المستمرة بحق أهل غزة وبالعملية العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال في الضفة الغربية.

(العربي الجديد)

الدفاع الجوي الإيراني يرصد التحركات الإسرائيلية

أكد قائد الدفاع الجوي في الجيش الإيراني، العميد عليرضا صباحي فرد، أمس الجمعة، في كلمة قبيل صلاة الجمعة في جامعة طهران أن الدفاع الجوي الإيراني «يكتشف ويرصد الأجسام الطائرة للعدو التي تعمل خارج الرادارات من مسافات بعيدة». وأضاف أن الدفاع الجوي الإيراني عزز قدراته الدفاعية «في ظل التهديدات الجوية للاستكبار العالمي»، ومشيراً إلى أنه «يرصد تحركات الكيان الصهيوني بدقة».

(العربي الجديد)

غانتس يتقدم على نتنياهو في الاستطلاعات

ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية، أمس الجمعة، أن 40% من الإسرائيليين قالوا إنهم يفضلون زعيم حزب معسكر الدولة المعارض بيني غانتس (الصورة)، رئيساً للحكومة، مقابل 39% قالوا إنهم يفضلون رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو للمنصب. كما أظهر استطلاع للرأي نشرته الصحيفة تساوي مقاعد «معسكر الدولة» و«الليكود» الذي يقوده نتنياهو، في البرلمان «في حال جرت انتخابات اليوم»، هو 21 مقعداً لكل حزب في الكنيست المؤلف من 120 مقعداً.

(الأناضول)

متابعة

غالانت يريد توسيع أهداف الحرب لتشمل حزب الله

يستمر الترقب على الجبهة اللبنانية، مع استمرار المواجهات بين حزب الله وإسرائيل، وذلك مع مناقشة الاحتلال مسألة توسيع الحرب

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

واصلت إسرائيل مسلسل تهديداتها المباشرة وغير المباشرة لحزب الله، مع استمرار مناقشاتها الداخلية بشأن الجبهة اللبنانية، ومصيرها، خصوصاً بعد إعلان جيش الاحتلال رفع الجهوزية إثر إتمام تدريب عسكري بالشراكة مع الشرطة وجهات أخرى على الحدود الشمالية. في السياق، أجرى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت تقييم وضع مع الجيش، أمس الجمعة، على أطراف المناطق المحاذية لقطاع غزة، وفق ما أعلن مكتبه. وقال غالانت، بحسب بيان، إن «الجيش يعمل على تغيير الوضع الأمني، مع الحفاظ على التزام إسرائيل المطلق بتفكيك حماس وإعادة المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة)». وهدفنا الحرب حتى الآن يقتصران على استعادة المختطفين في قطاع غزة، والقضاء على قدرة حماس على الحكم. وأضاف غالانت: «نحن نقاتل ضد إيران وحزب الله وضد الحوثيين. قبل شهر، قضى الجيش الإسرائيلي على رئيس أركان حزب الله (بقصد القيادي فؤاد شكر)، وفي بداية الأسبوع، أزال الجيش الإسرائيلي التهديد بهجوم عنيف ضد سكان الشمال والمنطقة الوسطى». وتابع غالانت: «لكن مهمتنا على الجبهة الشمالية واضحة وهي إعادة سكان الشمال بأمان إلى منازلهم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، نحن مطالبون بتوسيع أهداف الحرب، لتشمل العودة الآمنة لسكان الشمال إلى منازلهم. وهذه الخطوة لن تقلل من التزامنا المطلق بالقضاء على حماس وإعادة المختطفين». وسنعرض هذا الاقتراح بعد صياغته على رئيس الوزراء والكابينت (المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية)». ورد ديوان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على ذلك بما بدا أنه استخفاف بغالانت: «إن هذا أمر بديهي. وقد صرّح رئيس الحكومة نتنياهو بذلك مرات عديدة في الأشهر الأخيرة». وعلى الرغم من أن نتنياهو صرح عدة مرات، بما في ذلك الأربعاء الماضي، بأن عودة سكان المستوطنات القريبة من الحدود مع لبنان إلى منازلهم هي جزء من أهداف الحرب، امتنع «الكابينت» من الناحية العملية عن التصويت رسمياً على هذا الأمر. ميدانياً، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس الجمعة، على أطراف زبقين والناقورة ووادي حامول في القطاع الغربي، مما أدى إلى أضرار جسيمة في الممتلكات والمزروعات والأحراج المحيطة. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي، أطراف عيتا الشعب وباب ثنية في الخيام وكفركلا وشبعا والناقورة، فضلاً عن قصف العديسة وعلما الشعب. وحلق الطيران الاستطلاعي والمسيّر الإسرائيلي، أمس الجمعة، فوق قضاء صور والساحل البحري. واستهدف حزب الله، أمس الجمعة، موقعي زبدين والرمثا ومستوطنة المطلة.

وأمس الجمعة، أعلنت سلطات الاحتلال، سقوط قذيفة في إحدى المستوطنات الحدودية مع لبنان. وذكر الجيش الإسرائيلي في بيان، أنه «تم رصد إطلاق عدة قذائف صاروخية تجاه الأراضي الإسرائيلية، عبرت قذيفة واحدة من الأراضي اللبنانية باتجاه منطقة مجدل تيفين وسقطت في منطقة مفتوحة، ولم تقع إصابات». وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه قبل ذلك هاجم عدة منصات إطلاق تابعة لحزب الله في جنوب لبنان. وأضاف في بيان: «قامت طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة عدة منصات إطلاق تابعة لمنظمة حزب الله في جنوب لبنان والتي كانت تشكل تهديداً».

> شنّ الاحتلال غارات عنيفة ليل الخميس ـ الجمعة

آثار الغارة الإسرائيلية على الكفور ـ البطيحة، 17 أغسطس 2024 (عزيز طاهر/رويترز)

رصد

الشاباك حذر نتنياهو قبل 7 أكتوبر من نشوب حرب

برز تقرير أمس الجمعة، لصحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، ذكرت فيه أن الشاباك كان قدر حذّر بنيامين نتنياهو من حرب قبل 7 أكتوبر

كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أمس الجمعة، عن تحذير رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، رونين بار، رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في شهر يوليو/ تموز 2023، من إمكانية اندلاع حرب، في حين كانت إسرائيل منشغلة بخلافاتها حول التعديلات التي تقودها الحكومة لتقويض الجهاز القضائي. وأظهرت التفاصيل أنه في اليوم السابق لتصويت الكنيست الإسرائيلي في 24 يوليو 2023 على قانون إلغاء «حجة المعقولية»، بهدف حرمان المحكمة العليا من إمكانيات التدخّل في قرارات الوزراء، حتى لو كانت غير منطقية وغير واقعية وتشتمل على تضارب مصالح ومفاسد، طلب بار التحدّث إلى نتنياهو وتم قبول طلبه. وبدأ رئيس «الشاباك» حديثه مع نتنياهو على النحو التالي: «أنا أنقل إليك هنا اليوم تحذيراً من الحرب. لا أستطيع إعطاء يوم ووقت محددين. ولكن هذا هو التحذير».

وكان موقف بار واضحاً، بحسب الصحيفة، وهو أن «أعداءنا يرون ضعفاً»، وأن من شأن هذا الضعف أن تبدأ إسرائيل في المنطقة إجماعاً وطنياً واسعاً لمنع احتمال نشوب حرب. وبار ليس مسؤولاً عن ملف حزب الله، وإنما عن الشأن الفلسطيني بصفته رئيساً لـ«الشاباك»، فيما تمثّلت المخاوف الرئيسية في المؤسسة الأمنية في تلك الفترة في سيناريوهين أساسيين، وفقاً للصحيفة: «حزب الله يحرك حرباً في الشمال وتنضم الضفة الغربية، أو العكس، بحيث تنفجر الضفة في انتفاضة ثالثة، وتنضم الجبهات الأخرى، لكن لا يهم، فقد قال بار تحذيراً من حرب، وليس من اجتياح، أو عملية، وكذلك ليس من انتفاضة». وحصل بار على موافقة ومباركة نتنياهو للقاء زعيم المعارضة يائير لبيد، وأخبره بالأمر ذاته: «أنا أعطيك اليوم تحذيراً من الحرب. ولن نعرف اليوم والساعة التي ستنشب فيها». وسأل لبيد بار: «هل قلت ذلك لرئيس الوزراء؟»، ليؤكد الأخير أنه فعل. وبعد مرور 76 يوماً على التحذير المذكور، في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اجتاحت حركة حماس المناطق المحاذية لقطاع غزة المحاصر، وبعد ذلك بيوم واحد، بدأ حزب الله هجوماً في الشمال. ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «هذه الأمور لا تقلل من المسؤولية عن فشل الجيش الإسرائيلي والشاباك، إذ يُفترض أن يقدما تحذيراً دقيقاً بشأن الحرب (أو عملية فلسطينية واسعة النطاق)، كما يتحتّم أن يكونا مستعدين لها، لكنهما فشلا فشلاً ذريعاً. وفي الوقت نفسه، في دور الدولة، تقع المسؤولية النهائية على عاتق القائد والحكومة. ومنذ اللحظة التي تم فيها نطق عبارة (تحذير من الحرب)، هناك سلسلة من الإجراءات التي يجب عليهما القيام بها». وذكرت الصحيفة أن «رئيس الوزراء نتنياهو يمكنه التظاهر بأنه ليس هناك رئيساً لـ«الشاباك»، فيما تمثّلت المخاوف الرئيسية في المؤسسة الأمنية في تلك الفترة في سيناريوهين أساسيين، وفقاً للصحيفة: «حزب الله يحرك حرباً في الشمال وتنضم الضفة الغربية، أو العكس، بحيث تنفجر الضفة في انتفاضة ثالثة، وتنضم الجبهات الأخرى، لكن لا يهم، فقد قال بار تحذيراً من حرب، وليس من اجتياح، أو عملية، وكذلك ليس من انتفاضة». وحصل بار على موافقة ومباركة نتنياهو للقاء زعيم المعارضة يائير لبيد، وأخبره بالأمر ذاته: «أنا أعطيك اليوم تحذيراً من الحرب. ولن نعرف اليوم والساعة التي ستنشب فيها». وسأل لبيد بار: «هل قلت ذلك لرئيس الوزراء؟»، ليؤكد الأخير أنه فعل. وبعد مرور 76 يوماً على التحذير المذكور، في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اجتاحت حركة حماس المناطق المحاذية لقطاع غزة المحاصر، وبعد ذلك بيوم واحد، بدأ حزب الله هجوماً في الشمال. ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «هذه الأمور لا تقلل من المسؤولية عن فشل الجيش الإسرائيلي والشاباك، إذ يُفترض أن يقدما تحذيراً دقيقاً بشأن الحرب (أو عملية فلسطينية واسعة النطاق)، كما يتحتّم أن يكونا مستعدين لها، لكنهما فشلا فشلاً ذريعاً. وفي الوقت نفسه، في دور الدولة، تقع المسؤولية النهائية على عاتق القائد والحكومة. ومنذ اللحظة التي تم فيها نطق عبارة (تحذير من الحرب)، هناك سلسلة من الإجراءات التي يجب عليهما القيام بها». وذكرت الصحيفة أن «رئيس الوزراء نتنياهو يمكنه التظاهر بأنه ليس هناك

> ديوان نتنياهو يعتبر أنه لم يتلقَّ تحذيراً بشأن حرب في غزة

التحقيق المدنية»، أول من أمس الخميس، أوضح فيها سبب إدلائه بتصريحات لوسائل الإعلام في أواخر سبتمبر/ أيلول 2023، قبل فترة وجيزة من عملية «حماس»، حذّر فيها من تدهور إقليمي. وقال لبيد في الإحاطة الصحافية وقتها: «أنا مضطر إلى تحذير مواطني إسرائيل. نحن نقترب بشكل خطير من مواجهة عنيفة متعددة الجبهات. نصحني فريقي الإعلامي بالتخلي عن المؤتمر الصحافي، وأنا قلت إن هذا تحذير أريد توجيهه، أنه لا يوجد إصغاء إزاء وجود تهديد أمني خطير وفوري. أخبرتهم (أعضاء الفريق الإعلامي) بأنهم غير مطلعين على المعلومات الاستخبارية التي أراها، ومن واجبي أن أحذر الجمهور من خطر واضح وفوري». وتحدّث لبيد في شهادته عن سلسلة من الإحاطات التي تلقّاها، إحداها كانت لدى وجوده مع نتنياهو، وقدّمها السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، الجنرال أفي غيل. وحذّرت كلّ الإحاطات من تدهور إقليمي وتأزم وضع إسرائيل على مختلف الجبهات، ومن أن لوسي واتريدج لا تملك أي ردع، أو أن ردعها تراجع كثيراً، في مواجهة «حماس» وحزب الله. وكانت خلفية ذلك، بحسب شهادة لبيد، «الانقلاب القضائي»، وشعور أعداء إسرائيل أن المجتمع الإسرائيلي يتمزق نتيجة مبادرات وزير القضاء ياريف ليفين (عزاب التعديلات القضائية) المشتركة مع نتنياهو، وأن إسرائيل أصبحت أضعف.

نايف...

الحدث

واصل الاحتلال حصاره لجنين ومخيمها ومشفاها الحكومي، في اليوم الثالث من عملية «المخيمات الصيفية» التي يشنها شمالي الضفة الغربية، بينما انسحب من طولكرم ومخيم نور شمس شرقها، بعد يوم من انسحابه من مخيم الفارعة بطوباس. ووسط تدمير للبنية التحتية في جنين، واستمرار المواجهات المسلحة مع المقاومة، اغتال الاحتلال ثلاثة مقاومين بمسيّرة في قرية الزبابدة جنوب شرق المدينة، فيما تواصل التنديد الدولي بالعمليات الإسرائيلية التي توّجج الوضع بالضفة

الحرب على الضفة

انسحاب من طولكرم وتفرّغ لجنين في ثالث أيام الحملة

رام الله ـ **العربي الجديد**

تركّزت الحرب الإسرائيلية على شمالي الضفة الغربية المحتلة، أمس الجمعة، في مدينة جنين ومخيمها خلال اليوم الثالث من العملية التي أطلق عليها جيش الاحتلال مسمى «المخيمات الصيفية»، في أكبر عملية بالضفة منذ 2002 خلال الانتفاضة الثانية. ودفعت القوات الإسرائيلية بتعزيزات إضافية إلى جنين، صباح أمس، فيما أغتال ثلاثة مقاومين بقصف جوي في قرية الزبابدة جنوب شرقي جنين، بعد الاشتباك المسلّح معهم، ليرتفع عدد الشهداء خلال العملية المستمرة منذ ليل الثلاثاء الماضي على مدن طوباس وطولكرم وجنين ومخيماتها إلى 19 شهيداً. وبينما انتهج الاحتلال في عدوانه المتواصل، إلى جانب القصف الجوي، سياسة تدمير البنية التحتية والشوارع في المدن والمخيمات المستهدفة، وسط إطلاق قنابل إنيرغا الحارقة على المنازل ومحاصرة السكان والمستشفيات، وعرقلة عمل الطواقم الطبية، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» اضطرارها لتعليق خدماتها في العديد من مخيمات الضفة الغربية بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية، فيما تواصل التنديد الدولي بتلك العمليات. وبعد انسحابها من مخيم الفارعة أمس الأول الخميس، ومن طولكرم ومخيم نور شمس شرقي المدينة، ليل الخميس ـ الجمعة، واصلت قوات الاحتلال مداهمة المنازل وإجراء تحقيقات ميدانية واعتقال عدد من الفلسطينيين في الحي الشرقي من مدينة جنين وفي مخيم جنين. ودمرت جرافات الاحتلال الطرقات والبنية التحتية في حارة الدمج بمدينة جنين، وسط حصار مشدد على مداخل المدينة. فيما واصل الاحتلال محاصرة مستشفى جنين الحكومي لليوم الثالث على التوالي، واقتحم، وفق وسائل إعلام فلسطينية، مسجد خالد بن الوليد في المنطقة الشرقية في مدينة جنين ومسجد الأنصار في مخيم جنين. وواصلت القوات الإسرائيلية استخدام الطيران المسيّر لاستهداف المقاومين، وهو ما انتهجته منذ بدء العملية الحالية، التي أسفرت عن استشهاد 19 فلسطينياً وفق إحصائية وزارة الصحة الفلسطينية، معظمهم سقطوا بالغارات الجوية. فقد اغتالت القوات الإسرائيلية، صباح أمس، ثلاثة شبان فلسطينيين في قرية الزبابدة واحتجزت جثامينهم. وأكدت الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية في بيان أمس، أنها أبلغت وزارة الصحة الفلسطينية باستشهاد ثلاثة شبان صباح أمس، في بلدة الزبابدة هم: ميسرة سليمان عبد مشارقة، وعرفات جاسر أحمد عامر، ووسام أيمن زيدان خازم.

من جهتها، نعت حركة حماس، في بيان أمس، «الشهيد القائد القسامي وسام أيمن خازم من مخيم جنين» الذي ارتقى أمس «إثر قصف جوي تعرض له مع إخوانه المقاومين: الشهيد القائد محمد جابر أبو شجاع، والشهيد المجاهد مجد داوود».

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان، أمس، إنه «قضى» على «وسام خازم قائد شبكة حماس الإرهابية في جنين»، مدعياً أن خازم قضى «خلال تبادل لإطلاق النار». وأشار إلى أنه «كان ضالعاً في تنفيذ وتوجيه عمليات إطلاق نار إرهابية وتفجير عبوات ناسفة إلى جانب أعمال إرهابية أخرى» في الضفة. وأضاف الجيش أن «طائرة لسلاح الجو قضت بعد ذلك» على عنصرين آخرين «حاولا الهرب من السيارة التي كانا يستقلانها» مع خازم، وأنهما كانا «من نشطاء حماس في جنين عملا تحت قيادة المدعو وسام حازم، وتورطا في عمليات إطلاق نار إرهابية نحو بلدات إسرائيلية في منطقة التماس». ووفق بيان الاحتلال، فإن استهداف خازم نفذّه «مستعربو حرس الحدود وبتوجيه من الشاباك (الأمن الداخلي الإسرائيلي)»، زاعماً «العثور داخل سيارة المسلحين على جثثهم وعلى بنادق من نوع أم 16 ومسدس وأمشاط ذخيرة وعبوات ناسفة وقنابل غاز وعشرات الآف من الشواكل». في غضون ذلك، قالت كتائب القسام، الجناح العسكري لـ«حماس»، إنها «استهدفت آلية لجيش الاحتلال في الحي الشرقي من مدينة جنين بعبوة شديدة الانفجار، وأوقعت أفرادها بين قتيل وجريح».

الاحتلال كان يغلق الطريق المؤدي الى مستشفى جنين الحكومي امس (نورالدين شبيدات/فرانس برس)

اقتحامات نابلس والخليل وأريحا

قالت وسائل إعلام فلسطينية إن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت مخيم بلاطة، شرقي نابلس، أمس الجمعة، وشرعت برفقة جرافات بتجريف وتخريب الشوارع في المخيم. كذلك، شنّ الاحتلال حملة اعتقالات في مخيم العروب شمالي الخليل، فيما شملت الاقتحامات، أمس، مخيم العين في نابلس، ومخيم عقبة جبر في مدينة أريحا، وقرية ام صفا في رام الله، الى جانب مدينة الخليل وعدة مناطق في محافظة الخليل على وقع اعتقالات في صفوف الفلسطينيين.

علّقت «أونروا» عملياتها في العديد من مخيمات الضفة

دعت فرنسا وبريطانيا وإسبانيا لوقف التصعيد الإسرائيلي

للدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الأمنية، لكننا نعرب عن قلقنا العميق من الأساليب التي تعتمدها إسرائيل والتقارير عن ضحايا مدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية». وأشار إلى أن بريطانيا «تدين بشدة عنف المستوطنين»، وأنه ليس من مصلحة أحد أن يتسع الصراع وعدم الاستقرار في الضفة الغربية المحتلة. كذلك قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، خلال مؤتمر صحافي مشترك أمس الجمعة مع نظيرته السلوفينية تانيا فاجون في العاصمة ليوبليانا: «للأسف إسرائيل نفّذت الوحشية المنهجة المرتكبة في غزة إلى الضفة الغربية أيضاً». وشدّد على أنه «لا يمكن السكوت أمام الاستفزازات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي للقدس (المحتلة) والمسجد الأقصى»، مضيفاً أن «إسرائيل تحاول توسيع الحرب إلى جبهات مختلفة، وأن التوتر في المنطقة وصل إلى مستويات عالية. من جهته، اعتبر وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل الباريس، أمس، خلال مؤتمر صحافي أنه «يسجّل حالياً اندلاع أعمال عنف في الضفة الغربية وهو أمر غير مقبول إطلاقاً». وأضاف أن «هذا لا يساهم في إرساء السلام» و«يعرّض حل الدولتين للخطر»، قائلاً إن «الوضع في الضفة الغربية يترجم بعنف دائم». كما جدّد إدانة مدريد للاستيطان الإسرائيلي. أما فرنسا فاعتبرت أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية «تفاقم جو عدم الاستقرار والعنف غير المسبوق»، معربة عن «قلقها البالغ» إزاء تدهور الوضع هناك. وأكد بيان لوزارة الخارجية أن باريس تعارض الاستيطان في الضفة الغربية «الذي يجب أن يتوقف فوراً»، وبالنسبة للقدس المحتلة، حذّرت باريس من أن «التشكيك المنهجي الآن في الوضع الراهن في المسجد الأقصى يخلق خطر اندلاع نزاع شامل».

تدمير بنية تحتية عامة وخاصة». ولفت إلى أن الوكالة الأممية «اضطرت إلى تعليق خدماتها المقدمة للمجتمعات في العديد من المخيمات» في الضفة، دون تحديدها.

إلى ذلك، قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في بيان، أمس، إن لندن «تواصل دعوة السلطات الإسرائيلية للتحلي بضبط النفس والامتثال للقانون الدولي والتصدي بقوة لأفعال من يسعون إلى تأجيج التوتر». وأضاف أن بلاده تعترف «بأجاحة إسرائيل خاصة للاحتلال الإسرائيلي تسللت إلى بلدة الزبابدة في جنين، بالأسلحة الرشاشة. وبعد يوم من دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، «إلى وقف فوري للعمليات» الإسرائيلية في الضفة، منذّداً باستخدام الغارات الجوية على أهداف مدنية، قال المفوض العام لوكالة أونروا، فيليب لازاريني، على منصة إكس أمس، إن «عشرات الآف الأشخاص تأثروا في أربعة مخيمات للاجئين بهذه العملية، بما في ذلك كما قالت سرايا القدس، كتيبة جنين، التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، إنها فجرت عبوة ناسفة بجرافة عسكرية لجيش الاحتلال في حارة الدمج بمخيم جنين، وحققت «إصابة مباشرة»، وخاضت اشتباكات وفجرت عبوات ناسفة في محور البيادر بالمخيم، وبعد اشتباكات مع الاحتلال في مخيم بلاطة بمحافظة نابلس. كذلك قالت كتائب شهداء الأقصى ـ جنين التابعة لحركة فتح، إنها خاضت اشتباكات ضارية مع قوة

مصر

انتقادات لتعديلات الإجراءات الجنائية والحبس الاحتياطي

تختلف آراء مراقبين مصريين حول التعديلات على قانون الاجراءات الجنائية والحبس الاحتياطي، بين من يراها تنقية لبعض الشوائب وبين من يعتبرها تبييضاً لصورة السلطة

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

اعتراضات بالجملة أثارها النقاش الحالي في البرلمان المصري لمشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وسط انتظار ترجمة توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بتخفيض مدد الحبس الاحتياطي. فقد اعترضت كل من نقابتي المحامين والصحافيين على مسار الحكومة في إقرار تعديلات قانون الإجراءات الجنائية دون الأخذ بملاحظاتهما على مشروع القانون، تحديداً على ضوء إعلان رئاسة الوزراء المصرية موافقتها على المشروع قبل التصويت عليه في البرلمان أو طرحه للنقاش. وكان رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، قد قال خلال اجتماع لمجلس الوزراء، في 22 أغسطس/ آب الماضي، إنه تم «التوافق على سرعة إنهاء تعديلات قانون الإجراءات الجنائية»، والتأكيد «على سرعة إرسال هذه التعديلات لمجلس النواب». وفي 21 أغسطس الماضي، وجّه السيسي برفع توصيات الحوار الوطني للحكومة و«سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل التوصيات المتوافق عليها»، داعياً إلى تقليل مدد الحبس الاحتياطي و«الحفاظ على طبيعة الحبس الاحتياطي على خط الأزمة وتحديد مدة الخفض بشكل واضح، وإغلاق جميع الأبواب الخلفية التي تسمح للنيابة العامة بتمديد مدة الحبس الاحتياطي بلا حد أقصى». كما شدّد على «ضرورة المساواة بين السياسيين والجنائيين، رغم اختلاف أسباب الحبس الاحتياطي بين الطرفين، الماضي، والذي يمنح القضاة حق معاقبة الصحافيين أو المواطنين أو المحامين إذا قاموا بالنشر عن القضايا دون تصريح مسبق من قاضي النشر. كذلك لا يلزم مشروع القانون جهات التحقيق بتسليم أوراق وملف القضية لمحامي المتهم. أكثر من ذلك، يصف القانون الجديد وجود المحامي خلال التحقيقات في بعض الحالات، كما أنه يسمح بإخفاء شخصية الشاهد وبياناته عن المتهم والمحامي. وخشية القانونيين كبيرة من تفسيرات فضفاضة لأحد بنود مشروع القانون (المادة 267) والذي ينص على أنه «لا يجوز نشر أخبار، أو معلومات، أو إدارة حوارات، أو مناقشات عن وقائع الجلسات، أو ما دار بها على نحو غير أمين، أو على نحو من شأنه التأثير على حُسن سير العدالة». كما أثارت التعديلات المرتقبة للحد الأدنى للحبس الاحتياطي وقانون الإجراءات الجنائية انقساماً بين مؤيدين رأوا في التعديل نهاية لفترة مظلمة في تاريخ العدالة في مصر وخطوة جيدة وإن تأخرت، وبين محذرين من استخدام التعديل أداة للتحايل على التخفيض (للحبس الاحتياطي) واستمراره وسيلة لمواصلة مأساة المحبوسين احتياطياً. المحذرون شدّدوا على أهمية تضمين تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل عدم استخدام التعديلات مدخلاً خلفيا لاستمرار مدد الحبس الاحتياطي دون نهاية. ووصف نائب رئيس حزب المحافظين، مجدي حمدان، في حديث لـ«العربي الجديد»، توجيه الرئاسة للحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض الحبس الاحتياطي بـ«الخطوة الجيدة وإن كانت متأخرة كثيراً». فهذه الخطوة وفق حمدان «ستخفف من حالة الاحتقان السياسي في مصر وتكرس حالة من السلم الوطني، وتقلل من غضب أحزاب المعارضة تجاه ممارسات النظام في هذا الصعيد القانوني».

وطالب في هذا السياق «مؤسسة الرئاسة بالدخول على خط الأزمة وتحديد مدة الخفض بشكل واضح، وإغلاق جميع الأبواب الخلفية التي تسمح للنيابة العامة بتمديد مدة الحبس الاحتياطي بلا حد أقصى». كما شدّد على «ضرورة المساواة بين السياسيين والجنائيين، رغم اختلاف أسباب الحبس الاحتياطي بين الطرفين، وانطلاقاً من أن السجناء السياسيين هم المتضررون الرئيسيون من القانون الحالي والمستهدفون من هذا التعديل المرتقب».

من جهة أخرى، قال الأمين العام للحزب المصري الاشتراكي، أحمد بهاء الدين شعبان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «هناك قضايا كثيرة وقوانين تُحكم بها حالياً ونعاقب بمحتواها، صدرت منذ عصر الاحتلال البريطاني لمصر، حينما كان يجري التنكيل بالمعارضة الوطنية، لأن الاحتلال كان هو الحاكم الفعلي للبلاد». واوضح أن هذه القوانين ما زالت قائمة «مثل قوانين التجمهر والاعتصام والإضراب السلمي وقوانين تشكيل الأحزاب وغيرها، وكلها قضايا تحتاج إلى مناقشة حقيقية». وأضاف أن «هناك أيضاً قوانين الانتخابات بالقائمة المطلقة، وهي استبداد مطلق، لأنها تمنح أحزاب الموالاة فرصاً حقيقية، وتسخر الصعيد الدولي، فلجأت إلى هذا الحوار لتبييض وجهها فقط». ولفت قاسم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الأزمة لا يمكن حصرها في إدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية بل في غياب الإرادة السياسية لإجراء أي إصلاحات جادة». وأوضح أن «طبيعة النظام المصري لا تسمح بأي فرص للتفاؤل، حتى لو تعلق الأمر بمأساة اسمها الحبس الاحتياطي غير المحدد المدة، والذي سمح بمعاناة عشرات الآلاف من المصريين من هذه المأساة دون وجه قانوني».

محبوسون في مدينة العريش في سيناء، 31 أكتوبر 2023 (خالد دسوقي/ فرانس برس)

مجدي حمدان: التعديلات ستخفف من حالة الاحتقان السياسي

متابعة

ملامح انقلاب على القضاء لفائدة قيس سعيّد

ارتفع عدد المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية التونسية إلى ستة، فيما رفع تصريح لرئيس هيئة الانتخابات فاروق بوعسكر منسوب المخاوف

تونس ـ **بسمة بركات**

قررت المحكمة الإدارية التونسية، أمس الجمعة، قبول طعن المرشح للرئاسة عماد الدايمي، ليرتفع بذلك عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل إلى ستة. وكانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبلت ثلاثة مرشحين وهم الرئيس قيس سعيّد وزهير المغزاوي والعياشي زمال، لتقرر المحكمة الإدارية إعادة ثلاثة آخرين للسباق، وهم عبد اللطيف المكي ومنذر الزنايدي وعماد الدايمي.

وفي انتظار إعلان هيئة الانتخابات عن قائمة المرشحين النهائية، الأسبوع المقبل، أثارت تصريحات صحافية لرئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فاروق بوعسكر، مساء أول من أمس الخميس، جدلاً واسعاً في تونس. وأكد بوعسكر أن هيئة الانتخابات هي الجهة الوحيدة المؤتمنة على المسار الانتخابي وستعلن عن القائمة النهائية للمرشحين بعد الاطلاع على الأحكام وحيثياتها، وستؤخذ بعين الاعتبار الأحكام الجزائية الصادرة عن القضاء العدلي أيضاً، بخصوص قضايا تدليس التزكيات.

ووصف مختصون في القانون هذه التصريحات بالعبثية، وإن صحت، فهي محاولة لعدم تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية، وستكون سابقة لأن قرارات المحكمة الإدارية باتة وغير قابلة للطعن. وقالت إدارة حملة عبد اللطيف المكي، في بيان، إنها «اطلعت على التصريح الخطير لرئيس الهيئة العليا للانتخابات فاروق بوعسكر، الذي يحتوي على إيحاءات تمنح بوعسكر وهيئته سلطة تقديرية غير قانونية تجاه أحكام قضائية باتة ونهائية وغير قابلة للطعن، صادرة عن القضاء الإداري المختص في المنازعات الانتخابية». واعتبرت أن «هذا التصريح يضع مرة أخرى حيادية الهيئة المشرفة على الانتخابات موضع تساؤل، ويذكرنا بتعسفها في التعامل مع ملفات المرشحين، وإسقاطها غير المبرر العديد من الترشيحات المستوفية الشروط، مقابل غض الطرف عن تجاوزات مرشح تجديد العهدة (قيس سعيّد)، وخرقه المستمر للقانون الانتخابي باستخدام مقدرات الدولة في حملته الانتخابية المستمرة بلا انقطاع». ودعت إلى لفت «انتباه الرأي العام لخطورة هذا التصريح، وما قد ينطوي عليه من دلالات خطيرة، وندعو جميع مكونات الطيف السياسي والحقوقي إلى حماية نزاهة العملية الانتخابية والتصدي لكل محاولة للالتفاف على أحكام القضاء الانتخابي».

وقالت أستاذة القانون الدستوري منى كريم، لـ«العربي الجديد»، إن «تصريح بوعسكر لا يستقيم لأن أحكام المحكمة الإدارية باتة ونهائية ولا تقبل الطعن، ما يعني أنه على الهيئة تطبيقها من دون النظر في الحيثيات». وبيّنت أن «الهيئة مكلفة وفق الدستور بالإشراف على المسار الانتخابي، لكنها ليست الجهة الوحيدة المتدخلة، فإذا حصلت طعون ونزاع انتخابي، فإن المحكمة الإدارية لها الكلمة الأخيرة والفصل، وعلى الهيئة التطبيق من دون التدخل في المسار القضائي لأنها ليست محكمة». وحول إمكانية عدم تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية من قبل هيئة الانتخابات، شددت كريم على أن «هذا غير مقبول أخلاقياً وقانونياً، والهيئة ليس لها الحق في عدم تنفيذ الأحكام لأن القرارات ملزمة ووجوبية ولا مجال للاجتهاد من قبل هيئة الانتخابات».

وأكد الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء يوسف بوزاخر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «من الناحية القانونية، فإن دور هيئة الانتخابات ينتهي بالنظر في الترشيحات وبعد الإعلان عن النتائج الأولية، لأنها تتحول بعد ذلك إلى خصم لمن قرر الطعن لدى المحكمة الإدارية»، مؤكداً أنه «بعد القاضي، ليس للهيئة دور في إعادة النظر في قرارات المحكمة الإدارية وشرعية الترشيحات، ولا يمكنها الحديث الآن عن قضايا جزائية، بل إن المحكمة الإدارية تحل محل الهيئة بالنسبة للمرشحين الذين طعنوا ولم تقبل ترشحاتهم». ولفت إلى أن «هيئة الانتخابات هيئة إدارية وقراراتها إدارية، وبالتالي تخضع للطعن، وهي طرف في العملية الانتخابية، أي هي خصم ولا يمكن أن تكون الحكم، بينما المحكمة الإدارية ليست خصماً»، مؤكداً أن «الهيئة قبلت بالحكم الابتدائي عندما كان في صالحها فلماذا ترفضه الآن وترد تقييم القرارات». وحول إمكانية عدم تنفيذ هذه الأحكام، أوضح بوزاخر أن «هيئة الانتخابات بصفتها هيئة لها رقض قرارات المحكمة الإدارية، وإن حصل هذا الأمر، فسيكون ذلك سابقة في تاريخ تونس». وفي السياق، أكد القاضي المعزول حمادي الرحماني أن القانون يقول إن «هيئة الانتخابات تتولى الإعلان عن قائمة المرشحين نهائياً للسباق بعد استكمال الطعون، وعليها أن تعلن عن القائمة (النهائية) ولا تعيد النظر في صحة مطالب الترشح أو القول إنها هي التي ستعلن، بمعنى أن عليها تنفيذ أحكام المحكمة ولا إيجاد السبل للالتفاف عليها». وتساءل، في تدوينة على صفحته في فيسبوك: «هل يريد بوعسكر تقييم حكم المحكمة التي لديها سلطة رقابة على الهيئة ونقض قراراتها المخالفة للقانون؟ هل يريد بوعسكر قراءة الأحكام وتأويلها؟ ليقرر ويختار منها كيف ما يشاء؟ أم هل هي محاولة لإطاحة أحكام المحكمة الإدارية الباتة؟». كما قال المحامي عماد بن حليمة، في تصريح إذاعي أمس الجمعة، إن «القضاء الإداري طبّق القانون بعيداً عن الضغوط والحسابات السياسية»، مبيناً أن «تصريحات فاروق بوعسكر مخيفة، وتتضمن العديد من الإيحاءات والسيناريوهات التي يمكن أن تحدث». وتساءل: «هل سنُنصب هيئة الانتخابات نفسها محكمة رقابة على قرار بات؟»، مبيناً أن «الأحكام الصادرة في حق عدد من الشخصيات السياسية بعدم الترشح للانتخابات مدى الحياة لا تطبق على انتخابات 2024 بل على انتخابات 2029».

يوسف بوزاخر: لم يسبق لهيئة الانتخابات رفض قرار قضائي

فاروق بوعسكر خلال مؤتمر صحافي بتونس، ديسمبر 2023 (حسّن مرزاق/Getty)

شرق غرب

مخاوف أميركية على ليبيا

أعرب قائد القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، الفريق أول مايكل لانغلي (الصورة)، مساء أمس الأول الخميس، عن مخاوف بلاده من التهديدات المحيطة بليبيا «بسبب تردي الأوضاع الأمنية في عدد من الدول الإقليمية». جاء ذلك خلال لقاء للانغلي في طرابلس مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، وفق بيان للحكومة الليبية. وأشار المسؤول الأميركي إلى وجود قوات (لم يذكرها) قال إن «لديها تحركات مشبوهة».

(الأناضول)

فرار محافظ المصرف المركزي الليبي خارج البلاد

ذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الجمعة، أن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، قال إنه وموظفين كباراً آخرين في المصرف اضطروا لمغادرة البلاد لحماية أرواحهم من هجمات محتملة من قبل فصيل مسلح. وقال الكبير للصحيفة عبر الهاتف: «المسلحون يهددون ويرهبون موظفي المصرف ويخططون أحياناً لأطفالهم وأقاربهم لإجبارهم على الذهاب إلى العمل».

(رويترز)

تركيا: توقيف 119 من «داعش»

أعلن وزير الداخلية التركي علي يرلي قايا، أمس الجمعة، توقيف 119 شخصاً يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم داعش. وذكر يرلي قايا في منشور عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن قوات الأمن نفذت عمليات «غـوز-10» في 23 ولاية بينها إسطنبول وأنقرة ولمدة خمسة أيام. وأوضح أن العمليات نفذتها مديريات الشرطة في الولايات بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن وإدارة مكافحة الإرهاب.

(الأناضول)

توغل أوكراني ـ روسي متبادل

أعلن قائد الجيش الأوكراني أولكساندر سيرسكي (الصورة)، أمس الجمعة، أن قوات بلاده تقدمت لمسافة كيلومترين خلال توغلها في منطقة كورسك، غربي روسيا، خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. وأطلع سيرسكي الرئيس فولوديمير زيلينسكي على التطورات، من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، سيطرة قواتها على بلدات سينكيفكا (في خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا)، وكوستيانتينيفكا (في دونيتسك، شرقي أوكرانيا) ونوفوجيلان (في دونيتسك).

(رويترز)

انقطاع الكهرباء في فنزويلا

انقطع التيار الكهربائي بشكل واسع في العاصمة الفنزويلية كراكاس وولايات أخرى من البلاد، أمس الجمعة. وألقت الحكومة باللوم على «تخريب كهربائي»، بينما أكد وزير الاتصالات فريدي ناتيز، أن المسؤولين يعملون على استعادة التيار الكهربائي. وسبق أن عانت فنزويلا في السنوات الماضية من انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي ألقت الحكومة باللوم فيها دائماً على معارضيها. لكن خبراء الطاقة قالوا إنها كانت نتيجة لحرائق الغابات التي ألحقت الضرر بخطوط التوزيع وسوء صيانة البنية التحتية الكهربائية في البلاد.

(أسوشييتد برس)

تقرير

مقتل أفراد من عائلتين في غضون أسبوع ولا مؤشر واضحاً على الجناة

جريمتا صلاح الدين تهددان العراق

رفعت جريمتان وقعتا في محافظة صلاح الدين في العراق أخيراً، منسوب القلق من تدهور الوضع الأمني في البلاد، وسط تشديد مختلف أجهزة الحكومة السياسية والأمنية على وضعهما في خانة «الجرائم الجنائية». غير أن اللافت هو عدم تبنّي أي جهة، وتلكؤ السلطات عن الإفصاح عن نتائج التحقيقات الجارية حالياً

بغداد ـ **محمد عماد، صفاء الكبيسي**

كشفت الأحداث المتسارعة في محافظة صلاح الدين، شمالي العاصمة العراقية بغداد، عن تراجع ملحوظ في الملف الأمني في العراق أخيراً، بعد أن تم تسجيل جريمتين مروعتين في أسبوع واحد فقط، راح ضحيتهما تسعة أفراد من عائلتين، وسط غموض متعلق بالجهات المنفذة للجريمتين. في المقابل، أكدت الجهات المسؤولة أنه تم ضبط الملف الأمني في المحافظة، محاولة طمأنة الأهالي الذين أبدوا قلقاً من إمكانية تكرار الحوادث التي لم يُكشف منفذوها. وشهدت محافظة صلاح الدين، الأربعاء الماضي، جريمة قتل عائلة مكونة من ثلاثة أشخاص (رجل وزوجته وابنهما) على يد مجهولين اقتحموا منزلهم في الحي العصري ببلدة بيجي، وأضرموا النيران في جثثهم. وجاءت الجريمة بعد أسبوع فقط من مجزرة العباسية بمدينة سامراء، إذ اقتحم مسلحون مجهولون يرتدون زياً عسكرياً، منزلاً وقتلوا عائلة مكونة من ستة أفراد بينهم أطفال. وعلى أثر ذلك شكلت وزارة الداخلية العراقية والحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين، لجان تحقيق لمعرفة ملابسات الحادثتين، إلا أنها لم تكشف بعد عن أي تحقيقات أولية عن الجهات المنفذة، الأمر الذي صعّد من القلق لدى الأهالي الذين أبدوا خشيتهم من احتمال عودة نشاط تنظيم داعش في مناطقهم، أو الفصائل المسلحة، مطالبين بكشف نتائج التحقيق ومحاسبة المجرمين قانونياً.

وكان مجلس عشائر سامراء، فضلاً عن شيوخ ووجهاء في المحافظة، عبّروا عن قلقهم من تلك الحوادث، مطالبين رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالكشف عن الجناة وإحالتهم إلى القضاء، ووضع خطط كفيلة بعدم تكرار مثل هذه الحوادث، مشددين على ضرورة الحفاظ على أرواح المواطنين في العراق وعلى السلم الأهلي. ومع التكتم من قبل الجهات الأمنية على سير إجراء التحقيقات، اتخذت القوى الأمنية في محافظة صلاح الدين إجراءات أمنية مشددة في المنطقتين ومناطق أخرى، تحسباً لتنفيذ جرائم أخرى مشابهة، وفقاً لما أكدته مصادر أمنية لـ«العربي الجديد»، مبينة أن «الوضع الأمني لم يعد كما كان قبل الحادثتين، والقوات الأمنية تعمل على تحديث خططها ومنع تسجيل جرائم جديدة». ومن المقرر عقد اجتماع أمني في المحافظة برئاسة المحافظ بدر الفحل، بصفته رئيس اللجنة الأمنية العليا في المحافظة، لمناقشة التطورات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم. ووجّه الفحل، الأربعاء الماضي، بتغيير مدير شرطة قضاء بيجي، وبتكليف العميد نصر الله محمد خلف بالمنصب. وعزا المحافظ، في بيان، القرار لـ«غرض تعزيز الأمن والاستقرار في القضاء». وشدد على «أهمية تحسين الأداء الأمني في بيجي، وضمان تنفيذ القانون بشكل صارم لتحقيق الأمن والأمان لجميع المواطنين».

من جهته، قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس محافظة صلاح الدين، سعد العبيد العلي، من خطورة الحادثتين على الوضع الأمني في المحافظة، مؤكداً أن «ما حصل في بيجي وقبلها في سامراء هي حوادث جنائية»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أنه «خلال ساعات قليلة تم الوصول إلى خيوط تلك الجريمة، والتحقيقات مستمرة، لكن لم يتم الكشف عنها حالياً حتى لا تؤثر على سير التحقيقات». وأوضح العلي أن «التحقيقات في جريمة سامراء وصلت إلى النهاية، وأن هناك معتقلين متورطين بالجريمة، وكذلك جريمة بيجي تم الوصول إلى خيوط مهمة لكن لا نريد الكشف عنها حالياً، لحين القبض على الجناة». وأكد أن «هناك تطوراً كبيراً في الأداء الأمني والاستخباراتي في متابعة الجريمة وكشف الجناة بشكل سريع، وهذا يساعد على الاستقرار ودعم الأمن». وأضاف العلي أن «ما حصل في صلاح الدين أخيراً لا يؤثر على استقرار الأمن في المحافظة، فالأوضاع مستقرة تماماً، والقوات الأمنية أمسكت زمام الأمور، ولا يوجد أي تراجع أمني أو تراخ، وما حصل من جرائم، هي جنائية بحتة، وليس فيها أي رسائل أمنية أو إرهابية».

من جهته، قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كريم عليوي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوضع الأمني في عموم العراق مستقر وهناك سيطرة كاملة للقوات العراقية، ولا يوجد أي تراجع بالملف»، معتبراً أن «حصول بعض الجرائم لا يعني أن الوضع الأمني منفلت كما يريد البعض أن يصور ذلك». وأضاف أن «هكذا جرائم وغيرها تحصل بأغلب دول العالم، خصوصاً أنها ذات طابع جنائي، ودائماً ما يتم الكشف عنها سريعاً، وهذا يعزّز الاستقرار الأمني»، مشدداً على أن «هذه الجرائم لا تؤثر على الاستقرار المجتمعي، ونحن نتابع النتائج، وسيتم الكشف عنها أمام الرأي العام، حتى تتكشف أسباب تلك الجرائم ومن يقف خلفها».

ولفت إلى أنه «منذ تشكيل حكومة (محمد شياع) السوداني (في أكتوبر/تشرين الأول 2022) الوضع الأمني يشهد استقراراً كاملاً، وهناك دعم سياسي كبير لهذه الحكومة وهذا الاستقرار السياسي والحكومي ساهم بالاستقرار الأمني، ولا توجد أي مخاوف من أي تراجع بالملف الأمني في العراق إطلاقاً، خصوصاً أن السوداني وحكومته لديهم اهتمام كبير جداً في الملف الأمني وتعزيز الأمن والاستقرار، ولهذا نرى تغييرات دورية في المناصب الأمنية والعسكرية وكذلك إعادة تقييم الخطط وحتى القوة الممسكة بالأمن».

إلا أن الخبير في الشأن الأمني أحمد الشريفي، عد الجريمتين «خرقاً أمنياً واضحاً يؤكد وجود تراجع بالملف الأمني»، معتبراً لـ«العربي الجديد» أن «الجريمتين وكذلك عمليات الاغتيال التي حصلت في بغداد وبعض المحافظات ضد محامين ومواطنين، بدوافع مختلفة، تؤشر إلى تراجع بالوضع الأمني». وأوضح أن «سبب هذا التراجع الأمني هو وجود تراخ لدى القوى الأمنية، فالاستقرار النسبي والهدوء ضمن قواطع عملياتها يدفعها إلى التراخي وعدم أخذ الحيطة والحذر، إضافة إلى استمرار وجود السلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة، الذي من خلاله تنفذ هكذا جرائم، وهناك إخفاق حكومي واضح يملف السيطرة على هذا السلاح رغم كل الوعود الحكومية». وحذر الشريفي من أن «استمرار عدم السيطرة الحكومية على السلاح المنفلت للجماعات أو الأشخاص وحتى لدى بعض العشائر، يعني استمرار هكذا عمليات اغتيال وقتل، فهذا السلاح يشكل تهديداً للأمن والاستقرار والسلم المجتمعي، لكن هناك ضعفاً في مواجهة هذا السلاح، كما أن هذا السلاح لمرات عدة ضمن أجهزة الدولة نفسها».

> مصادر أمنية: الوضع الأمني لم يعد كما كان قبل الحادثتين
>
> سعد العبيد العلي: ما حصل في بيجي وسامراء حوادث جنائية

رجال شرطة عراقيون في بغداد، 26 ديسمبر 2023 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

مقتل 14 من «داعش»

اعلنت السلطات الامنية العراقية، امس الجمعة، مقتل 14 مسلحا، بينهم قيادات في تنظيم داعش، في محافظة الانبار، بعملية نوعية نفذها جهاز المخابرات العراقي، مؤكدة ان العملية تمت بتعاون وتنسيق استخباري وفني من التحالف الدولي. ووفقا لبيان لخلية الإعلام الامني الحكومي، فان العملية بدأت بغارات جوية للتحالف، قبل «الاشتباك معهم على الارض، مما ادى الى مقتل 14 إرهابيا بعضهم كان يرتدي احزمة ناسفة، وبحمل قنابل يدوية».

إضاءة

تطبيع أنقرة ودمشق أصعب مما كان

بات التطبيع بين تركيا والنظام السوري أصعب مما كان عليه في الأسابيع الماضية، بعد تبادل الشروط بين أنقرة ودمشق في الأيام الأخيرة، خصوصاً في ما يتعلق بالوضع السياسي السوري المستقبلي، ومسألة الحدود بين البلدين، وقضية اللاجئين

الدوحة ـ **عماد كركص**

باشرت تركيا تبديل لهجتها حيال مسألة التطبيع مع النظام السوري، بعد أن تلقت إشارات بعدم الرغبة من دمشق في المضي قدماً بذلك. وأفصحت أنقرة عن شروطها للتطبيع بين تركيا والنظام السوري أخيراً، بعدما وضعت دمشق الشروط للجلوس على طاولة التفاوض. وبدأت حكومة رجب طيب أردوغان التلويح بأوراق صعبة لرئيس النظام بشار الأسد، مثل إعادة المطالبة بتطبيق القرارات الأممية الخاصة للحل في سورية، وإعادة اللاجئين السوريين، والتعامل مع التهديدات «الإرهابية» ولا سيما على طول الحدود مع البلدين (تقريباً 900 كيلومتر)، بالإشارة إلى عدم قدرة النظام على التعامل مع ملف المجموعات الكردية. وجاء تعطل مسار التطبيع بين تركيا والنظام السوري بعد أيام من خطاب للأسد في مجلس الشعب، جدد خلاله رفضه الضمنية، في عدم الذهاب بعيداً في مسألة التطبيع، إذ حوّل الأسد الشروط المسبقة التي تمسّك بها سابقاً لمواصلة مسار التطبيع مع أنقرة أو الجلوس على طاولة التفاوض، ولا سيما الانسحاب التركي من سورية ووقف دعم المعارضة لـ«الإرهاب» إلى «حقوق لا يمكن التنازل» عنها.

وكشفت قناة سي أن أن تورك التركية، الأربعاء الماضي، عن وضع أنقرة أربعة شروط رئيسية لإعادة تطبيع العلاقات مع دمشق بحسب ما كشفت مصادر في وزارة الخارجية التركية، التي أكدت أنه ليس هناك تغيير جذري متوقع في علاقة تركيا مع المعارضة السورية. وأشارت المصادر إلى اشتراط أنقرة «تطهير سورية من العناصر الإرهابية (في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني) حفاظاً على سلامة أراضيها ووحدتها»، و«تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين النظام السوري مع شعبه، في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، على أساس المطالب والتوقعات المشروعة لشعبه». كما تضمنت الشروط أيضاً «تهيئة الظروف اللازمة لعودة آمنة وكريمة للاجئين السوريين، وبعتمد ذلك على استمرار المساعدات الإنسانية إلى مناطق سيطرة المعارضة السورية من دون انقطاع».

وأوضحت «سي أن أن تورك» وفق مصادرها، أنه «إذا ساد هذا التفاهم وتم تنفيذ توجهات واقعية، فسيتم تمهيد الطريق لخطوات يمكن أن تساهم في رفاهية سورية وأمن الدول المجاورة والاستقرار الإقليمي»، مضيفة أن «صورة الأولويات لن تتغير في ما يخص تركيا، وذلك ينطبق على الحوار المتوقع بين النظام والمعارضة، والذي يجب أن يكون متمركزاً لأنقرة»، مؤكدة أنه «من غير الوارد أن تقوم تركيا بتغيير جذري أو تتراجع عن علاقتها مع المعارضة السورية»، بدوره، لفت موقع تي آر تي خبر التركي إلى أن أنقرة أخبرت جميع الأطراف بهذه الأولويات، مشيرة إلى أن «توفير الظروف اللازمة لعودة آمنة وكريمة للاجئين، واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية من دون انقطاع»، هما جزء من هذا المسار، والذي بدأ قبل عامين. ولجأت تركيا إلى الإفصاح عن شروطها عن طريق التسريبات الصحافية، فيما بدأ أنه تعامل بالمثل، إذ وجّه النظام الرسائل إلى أنقرة عن طريق التسريبات الصحافية كذلك، معتمداً اعتماداً رئيسياً على صحيفة الوطن التابعة له. وتعليقاً على إفصاح تركيا عن شروطها عن طريق التسريبات، ومدى توافقها مع التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك، أشار الباحث في مركز الحوار السوري أحمد قربي إلى أن الشروط متوافقة مع تصريحات المسؤولين الأتراك، غير أن الإشارة إلى القرار الدولي 2245 في هذه التسريبات جاءت بمثابة «إضافة مهمة» إلى التصريحات التركية الرسمية السابقة، بعد أن كانت تصريحات المسؤولين الأتراك حول التطبيع بين تركيا والنظام السوري قد اقتصرت على مكافحة حزب العمال الكردستاني و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) وإعادة اللاجئين.

جنود الزاك في تل ابيض السورية، 5 يونيو 2022 (أوزغي كيزيلز/الأناضول)

> أحمد قربي: ذكّرت أنقرة النظام بما تملكه من أوراق تفاوضية
>
> هشام غوناي: أنقرة باتت تفضل أخيراً بقاء النظام في الحكم

ورأى قربي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما أخرجته تركيا عبر التسريبات، يأتي في معرض الرد على رفع نظام الأسد سقف التفاوض، خصوصاً في ما يتعلق بالمطالبة بالانسحاب التركي من سورية، وحديث الأسد في خطابه الأخير عن ضرورة أن تكون المفاوضات مستندة إلى مرجعية واضحة، إذ تريد أنقرة تذكير النظام بما تملكه من أوراق تفاوضية، وذلك قبل الجلوس إلى طاولة التفاوض بشكل فعلي. وقد أخرجت أنقرة تطبيق القرار الأممي 2254 بما هي ورقة ضغط مهمة في وجه النظام، بعد أن كان ملف الحل السياسي مغيباً، ليس فقط في التصريحات أو المواقف التركية، وإنما على المستوى الدولي حيث انشغل العالم في الآونة الأخيرة بمعالجة الارتدادات الأمنية والإنسانية للثورة السورية، ولا سيما مكافحة الإرهاب، والمخدرات، واللاجئين». وأضاف قربي أن «تركيا تعلم أن الوقت الحالي ليس مناسباً لإعادة طرح ملف الحل السياسي، في ظل تراجع أولوية الملف السوري عموماً، والتركيز الإقليمي والدولي على التعامل مع الارتدادات الأمنية الناجمة عن الأزمة في سورية، لكنها تريد الضغط من خلال هذه الورقة على نظام الأسد». وتابع قائلاً: «ولكن حتى لو أرادت تركيا تحريك مسار الحل السياسي، وكانت جادة في ذلك، فإن الأمر مرتبط إلى حد كبير بالظروف الإقليمية والدولية، فمستقبل الحل السياسي السوري ليس بيد أنقرة ونظام الأسد بمفردهما، وإنما هو في حاجة إلى توافقات بين أبرز الدول المنخرطة في الملف السوري، ليس لتحقيقه فحسب، بل حتى لمجرد تحريكه».

من جهته، أشار المحلل السياسي والصحافي التركي هشام غوناي، إلى أن كلاً من تركيا والنظام السوري «يساومان على مواضيع تهم الطرف الآخر، فتركيا يهمها ألا يكون هناك تهديد لأمنها القومي بوجود كيان كردي عند حدودها الجنوبية. في المقابل نظام الأسد يهمه أيضاً فرض سيطرته على كامل البلاد سواء على حساب المجموعات الكردية أو إخراج القوات التركية من البلاد، وأيضاً إيقاف تركيا لدعم قوات المعارضة المسلحة». وأضاف غوناي في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الوصول إلى صيغ مشتركة بين تركيا والنظام السوري أمر صعب، لكن الضغط الاجتماعي على الحكومة التركية لتحقيق التطبيع أكبر بكثير من ذلك الموجود في الطرف الآخر، بحكم دكتاتورية النظام بطبيعة الحال، على ذلك أعتقد بأن الانفتاح التركي نحو النظام سيستمر رغم برود النظام».

ورأى غوناي أن «أنقرة باتت تفضل أخيراً بقاء النظام في الحكم، وهي ساهمت من خلال مسار أستانة بتسليم الكثير من المناطق التي كانت تحت قبضة المعارضة للنظام، فعلى الأمد البعيد، تجد أنقرة أن النظام لا يهدد أمنها واستقرارها في المقارنة مع احتمالية نشوء دولة أو كيان كردي يهدد العمق التركي». وأشار إلى أنه «بين هذين الطرفين، نجد أن المعارضة السورية ضعيفة وليس بقدرتها التأثير على القرار التركي، في حين أن مسألة اللاجئين صعبة الحل بشكل سريع ووفق ما يتم الحديث عنه، وأعتقد أن العودة لن تكون كاملة، بمعنى أن الكثير من اللاجئين السوريين في تركيا سيتم توطينهم، ولا سيما القادمين من المناطق التي يسيطر عليها النظام».

وفي كلمته أمام مجلس الشعب خلال افتتاح الدور التشريعي الرابع للبرلمان بعد انتخابه، الأحد الماضي، قال الأسد إن «الرغبة الصادقة في استعادة العلاقات الطبيعية تتطلب أولاً إزالة أسباب تدمير هذه العلاقة، وهذا يتطلب التراجع عن السياسات التي أدت إلى الوضع الراهن، وهي ليست شروطاً، وإنما هي متطلبات من أجل نجاح العملية».

رصد

جنود تايوانيون خلال تدريبات عسكرية، أغسطس الحالي (دانيال سينغ/الأناضول)

تايوان تستخف بقوة الصين

اعتبرت تايوان أن الصين ليست لديها القدرة على غزو الجزيرة «بالكامل»، لكنها أشارت إلى أن بكين تسرع وتيرة تطوير العديد من الأسلحة الجديدة، في الوقت الذي أغضب فيه رفض زعماء دول المحيط الهادئ دعوات تدعمها الصين إلى قطع العلاقات مع تايوان، بكين. وقالت وزارة الدفاع في تايوان، أمس الجمعة، إن الصين ليست لديها القدرة على غزو الجزيرة «بالكامل» لأنها لا تملك العتاد اللازم لذلك، لكنها تجلب لترسانتها أسلحة جديدة متطورة ولديها خيارات أخرى لتهديد تايوان. وذكرت، في تقييم سنوي للتهديد الصيني أرسلته للنواب أمس الجمعة واطلعت عليه وكالة رويترز، أن بكين تواصل شحذ مهاراتها في مجالات مثل عمليات القيادة المشتركة. وأضاف التقييم: «لكن استخدام أساليب واستراتيجيات ضد تايوان لا يزال محدوداً بسبب طبيعة البيئة الجغرافية لمضيق تايوان وعدم كفاية عتاد الإنزال وكذلك القدرات اللوجستية». وذكر التقييم أن الصين «لم تمتلك بالكامل بعد القدرات القتالية التقليدية اللازمة لتنفيذ غزو شامل لتايوان».

لكن الوزارة أشارت إلى أن الصين تسرع وتيرة تطوير العديد من الأسلحة الجديدة، مثل قاذفة القنابل «إتش-20» وصواريخ فرط صوتية، وتزيد من عدد الرؤوس الحربية النووية في وقت تجرب فيه أيضا أساليب ارتكبه شخص ما أعتقد أنه يجب تصحيحه»، مشيراً إلى أنه اتصل بأمانة المنتدى لتوضيح الأمور. وقال: «الوضع واضح: من بين 18 عضواً في منتدى جزر المحيط الهادئ، هناك15 دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين».

(رويترز، فرانس برس)

تولي الرئيس التايواني الجديد لاي تشينغ تي منصبه. وأضافت الوزارة أن الصين تهدف من تلك المناورات إلى التدرب على قطع اتصالات تايوان مع العالم الخارجي، كما أن اعتلاء سفن شحن أجنبية يعد أحد الخيارات التي قد تلجأ لها بكين دون خوض صراع مفتوح أوسع نطاقاً. وقال لاي تشينغ تي، لضباط في وزارة الدفاع، أمس الجمعة، إن «السلام الذي يتحقق بالقوة هو سلام حقيقي»، مضيفاً: «سنواصل تحسين قدراتنا في الدفاع عن النفس ونظهر للعالم أننا متحدون كأمة ومصممون على حماية بلادنا».

من جهة ثانية، رفض زعماء دول المحيط الهادئ، أمس الجمعة، دعوات تدعمها الصين إلى قطع العلاقات مع تايوان، قائلين إن التحالف الإقليمي سيبقى على سياساته المستمرة منذ عقود، في تصريحات أثارت غضب الصين التي ردت بأن ذلك «خطأ يجب تصحيحه». ورفض منتدى جزر المحيط الهادئ، خلال اجتماع سنوي عقد في تونغا، مسعى أحد أعضائه الحليف للصين، لوقف معاملة تايوان كشريك في مجال التنمية.

وأعاد زعماء القمة، التي تضم 18 دولة في بيان، «تأكيد» اتفاق وُقّع عام 1992 سمح بإجراء محادثات مع تايبيه. ورد المبعوث الصيني الخاص إلى جزر المحيط الهادئ تشيان بو على البيان قائلاً: «لا بد أن هناك خطأ» في إشارة إلى القرار. وأضاف: «هذا خطأ مفاجئ ارتكبه شخص ما أعتقد أنه يجب تصحيحه»، مشيراً إلى أنه اتصل بأمانة المنتدى لتوضيح الأمور. وقال: «الوضع واضح: من بين 18 عضواً في منتدى جزر المحيط الهادئ، هناك15 دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين».

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

حملة استخباراتية باكستانية في بلوشستان

أطلق الجيش الباكستاني، أمس الجمعة، عمليات استخباراتية في إقليم بلوشستان، جنوب غربي البلاد، للرد على الهجمات واسعة النطاق التي شنها الانفصاليون البلوش في الأيام الأخيرة. وأدت إلى مقتل 50 شخصاً على الأقل. وكان الجيش الباكستاني قد أعلن أنه ردّ على هجمات الانفصاليين، وقتل 21 مسلحاً.

(رويترز)

السلفادور قد تنهي حالة الطوارئ قريبا

أكد رئيس السلفادور نجيب بوكيلة (الصورة)، مساء أول من أمس الخميس، أن «التقدم الأمني الذي تحقّق، أصبح مستداماً من دون التدبير الذي كان من المفترض أن يكون مؤقتاً»، في إشارة إلى احتمال رفع حالة

الطوارئ المستمرة منذ 27 مارس/ آذار 2022. وقال بوكيلة لمجلة تايم: «في المستقبل القريب، نأمل في رفع حالة الاستثناء، والعودة إلى العمليات الدستورية الطبيعية، والحفاظ على السلام الذي حققناه من خلال الأنشطة القضائية وإنفاذ القانون المنتظمة». وكان بوكيلة قد شنّ هذه الحملة ضد العصابات، التي أودت بحياة 261 شخصاً على الأقل واعتقال أكثر من 81 ألف شخص.

(أسوشييتد برس)

أفغانستان توقف تعاونها مع الأمم المتحدة

أفادت «شرطة الأخلاق» التابعة لحكومة طالبان الأفغانية، أمس الجمعة، بأنها ستوقف تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (أوناما) واصفة إياها بأنها «طرف معارض». وجاء ذلك بعدما حذّرت البعثة من أن قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الجديد، الذي يعزّز السياسات التي تقيّد حرية المرأة، من شأنه أن يضر بآفاق المشاركة مع المجتمع الدولي. ونشر القانون الجديد المؤلف من 35 مادة والذي ينص خصوصاً على «وجوب تغطية وجه المرأة وصوتها وبدنها وإخفائه»، في الجريدة الرسمية في أفغانستان في 31 يوليو/تموز الماضي.

(فرانس برس)

اتفاق عسكري فيتنامي فيليبيني

وقعت الفيليبين وفيتنام، أمس الجمعة، اتفاقاً للتعاون العسكري بينهما في مانيلا. وجاء التوقيع خلال زيارة وزير الدفاع الفيتنامي بان فان جيانغ (الصورة) إلى

مانيلا، ولقائه نظيره الفيليبيني، فيليبيرتو تيودوير. وجاء الاتفاق في وقت يتصاعد فيه التوتر في بحر الصين الجنوبي والقلق الدولي من حدوث تصعيد، بعد الصدامات المتكررة بين سفن الصين والفيليبين في الأشهر الماضي.

(رويترز)

هندوراس تلغي معاهدة تسليم مجرمين إلى أميركا

كشفت رئيسة هندوراس زيومارا كاسترو، مساء أول من أمس الخميس، أنها ألغت معاهدة تسليم المجرمين مع الولايات المتحدة، لمنع استخدامها ضد العسكريين الموالين لها وتسهيل محاولة انقلاب. وأوضحت كاسترو «يتم الإعداد لمؤامرة ضد حكومتي»، في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة.

(فرانس برس)

لم تحد المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية كامالا هاريس عن سياسات الإدارات الديمقراطية والجمهورية الداعمة لحق إسرائيل «في الدفاع عن نفسها»، فيما ظهر اتفاقها مع دونالد ترامب على موضوع الهجرة غير النظامية

دفاع عن إسرائيل وتعهد بإشراك جمهوري في إدارتها

هاريس تريد طي صفحة بايدن وترامب

هاريس في سافانا امس الاول (بيتر زاي/الاناضول)

سعت المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأميركية كامالا هاريس، في مقابلة مع شبكة «سي إن إن»، لإظهار قدرتها على التعامل مع القضايا الشائكة، داخلياً وخارجياً، وإعطاء الأميركيين نبذة عن مواقفها السياسية قبل نحو شهرين من انتخابات الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، متعهدة باتّباع نهج أكثر صرامة ضد الهجرة على الحدود الجنوبية لأميركا، وبأن تبقى وفية لإسرائيل، مشددة على أنها لن توقف تسليحها. وعلى الرغم من أنها دافعت عن سجل الرئيس الأميركي جو بايدن، فإنها، في المقابل، حاولت تقديم مسار جديد بعيد عنه، مشيرة إلى أنها ستعمل على «طي صفحة العقد الأخير» الذي أدى إلى وضع الولايات المتحدة في مكان «مخالف لروح بلدنا».

وجاءت مقابلة هاريس مع شبكة «سي إن إن» أمس الجمعة، والتي استمرت لمدة 27 دقيقة وإلى جانبها تيم والز، حاكم مينيسوتا والمرشح لمنصب نائب الرئيس، في الوقت الذي لا يزال فيه الناخبون يحاولون معرفة المزيد عن المرشحة الديمقراطية. وركزت المقابلة إلى حد كبير على السياسة، حيث سعت هاريس إلى إظهار أنها تبنت مواقف أكثر اعتدالاً بشأن القضايا التي يجادل الجمهوريون بأنها متطرفة. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز، أمس الجمعة، إلى أن والز، الذي كان يشارك في المقابلة مع هاريس، جلس صامتاً خلال غالبية المقابلة، موضحة أنه صمت لمدة ثماني دقائق كاملة. وذكرت «نيويورك تايمز» أن هاريس تجنبت خلال المقابلة المخاطرة في تقديم الأجوبة عن الأسئلة، وذلك قبل مناظرتها في 10 سبتمبر/أيلول المقبل مع المرشح الجمهوري دونالد ترامب. وفي الوقت الذي دافعت فيه عن سجل بايدن خلال الرئاسة، فإنها في المقابل نأت بنفسها عنه. ورداً على سؤال عما إذا كانت تشعر بأي ندم لدفاعها عن قدرة بايدن على البقاء في الرئاسة لولاية جديدة، أشادت هاريس ببايدن، لكنها اعتبرت، بطريقة غير مباشرة، أنه يجب طي صفحته وصفحة ترامب. وشددت هاريس على أن الولايات المتحدة «مستعدة لطي صفحة» ترامب، متهمة الرئيس الجمهوري السابق بأنه «قسّم أمتنا». وقالت: «للأسف في العقد الماضي كان لدينا شخص يدفع بأجندة وبيئة تدور حول التقليل من شخصيتنا وقوتنا، نحن الأميركيين، وتقسيم أمتنا. وأعتقد أن الناس مستعدون لطي هذه الصفحة». وعن بايدن، قالت هاريس: «أنا فخورة جداً بأنني شغلت منصب نائبة الرئيس لجو بايدن. أنا فخورة جداً بالترشح مع تيم والز لمنصب رئيس الولايات المتحدة وتوجيه أميركا إلى ما أعتقد أن الشعب الأميركي يستحقه، وهو طريق جديد للمضي قدماً، وطي صفحة

> هاريس: يجب أن تكون هناك عواقب على المهاجرين غير الشرعيين

العقد الأخير الذي أعتقد أنه كان مخالفاً للمكان الذي تكمن فيه روح بلدنا حقاً».

وأوضحت «نيويورك تايمز» أن بايدن كان خلال السنوات الـ15 الأخيرة إما رئيساً أو نائباً للرئيس أو مرشحا بارزاً للرئاسة.

وكررت هاريس دعمها حق إسرائيل «في الدفاع عن نفسها». وأجابت بـ«لا» عن سؤال عما إذا كانت ستعلّق تسليم الأسلحة الأميركية لإسرائيل في حال فوزها في الانتخابات الرئاسية. وتطرقت هاريس إلى هجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي ونددت «بالعنف»، لكنها شددت على أن «الكثير من الفلسطينيين الأبرياء قد قتلوا»، داعية إلى «وقف لإطلاق النار»، لكنها رفضت في الوقت نفسه «تغيير سياسة التسليح» الأميركي لإسرائيل.

وعبّر عباس علوية أحد مؤسسي «حملة غير ملتزم» التي احتجت على دعم بايدن لإسرائيل، عن إحباطه من موقف هاريس حيال غزة. وقال علوية لوكالة «رويترز»: «إذا كانت نائبة الرئيس مهتمة بوقف إطلاق النار، فعليها أن تدعم التوقف الفوري عن إرسال الأسلحة».

وفي إطار محاولتها البحث عن أصوات الجمهوريين الناقمين على ترامب، أعلنت هاريس أنها ستعين جمهورياً في حكومتها، وهي خطوة رمزية لإظهار أنها ستحكم بطريقة الحزبين. وقالت: «سيكون من مصلحة الجمهور الأميركي أن يكون هناك عضو جمهوري في حكومتي». وتابعت: «أعتقد أن من المهم بناء توافق في الآراء. من المهم إيجاد مكان مشترك للتفاهم حيث يمكننا بالفعل حل المشكلة». يشار إلى أنه كان من الشائع في السابق أن يمنح الرؤساء الحزب الآخر منصباً وزارياً واحداً على الأقل. وعيّن الرئيس الأسبق باراك أوباما النائب الجمهوري راي لحود من إلينوي وزيراً للنقل، فيما عيّن الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش الديمقراطية نورمان مينيتا وزيرة. في المقابل، لم يعيّن بايدن أو ترامب أي أعضاء من الحزب الآخر في إدارتيهما.

واتجهت هاريس أكثر نحو الوسط في بعض القضايا منذ مسعاها للترشح للرئاسة في عام 2020 حتى اختيار الديمقراطيين لها بدلاً من بايدن لمنافسة ترامب في الانتخابات. وقالت: أعتقد أن الجانب الأكثر أهمية في وجهة نظري وقراراتي السياسية هو أن قيمي لم تتغير». وفي ما يتعلق بالهجرة غير النظامية، أحد المواضيع المفضلة لدى ترامب، قالت هاريس إنه يجب أن توضع «عواقب» على الأشخاص الذين يدخلون الولايات المتحدة بشكل غير قانوني. وأعلنت أنها ستجدد المساعي لإقرار تشريع حدودي شامل من شأنه تشديد الهجرة إلى الولايات المتحدة، وتعهدت «بإنفاذ قوانيننا» للتصدي للعبور عبر الحدود. وقالت: «لدينا قوانين يتعين اتّباعها وتنفيذها، والتي تتعامل مع من يعبرون حدودنا بشكل غير قانوني ويجب أن تكون هناك عواقب». وأصرت على أنها «لطالما آمنت بأن التغير المناخي حقيقة واقعة، وأنه مشكلة ملحّة» وأن على الولايات المتحدة أن تحقق «الأهداف» في ما يتعلق بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ويتهم الجمهوريون نائبة الرئيس الأميركي بأنها متقلبة في أفكارها. وقال ترامب عبر شبكته الاجتماعية تروث سوشال: «أتطلع بشدة لمناظرة الرفيقة كامالا وإظهار كم هي مخادعة. لقد غيّرت هاريس موقفها في كل موضوع. أميركا لن تسمح أبداً لماركسي بأن يكون رئيساً للولايات المتحدة». وعندما سُئلت هاريس، المولودة لأب جامايكي وأم هندية، عن اتهام ترامب لها بأنها «أصبحت سوداء» لأسباب انتخابية، رفضت الخوض في التفاصيل، قائلةً إنها «القصة القديمة نفسها». وأشارت وكالة رويترز إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت تقدم هاريس على ترامب بحصولها على نسبة 45% مقابل 41% في استطلاع للرأي أجرته رويترز/إبسوس ونشر أمس الأول الخميس.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تغيير عميق

اعتبر رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، أمس الأول الخميس، أن حلول كامالا هاريس مكان جو بايدن مرشحة عن الحزب الديمقراطي قد «غيّر بشكل عميق» حملة انتخابات الرئاسة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وقال ستارمر، للصحافيين: «واضح أن تغييراً عميقاً حصل في الاسابيع الأخيرة». وأضاف: «أعتقد ان الجميع يستطيع ان يرى (الطاقة التي أتت بها هاريس). انظروا فقط إلى مؤتمر الحزب الديمقراطي خلال الأيام القليلة الماضية».

رصد

برلين تستأنف ترحيل مدانين أفغان

> رحّلت ألمانيا 28 أفغانياً إلى بلادهم قالت إنهم ارتكبوا جرائم، وذلك لأول مرة منذ 2021، ويأتي قرار الترحيل في ظل ضغوط على الحكومة لتشديد قوانين الهجرة

استأنفت ألمانيا، أمس الجمعة، ترحيل لاجئين ممن يحملون الجنسية الأفغانية إلى بلادهم، قالت إنهم مدانون بارتكاب جرائم، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2021، بعد تراجع برلين، أخيراً، عن سياسة تأجيل الترحيل إلى الدولة التي تحكمها حركة طالبان، والتي لا تقيم علاقات دبلوماسية معها. يأتي ذلك في ظل ضغوط على الحكومة الألمانية، لاتخاذ موقف أكثر صرامة حيال الهجرة، خصوصاً بعد هجوم بسكين أسقط قتلى، الأسبوع الماضي، تبناه تنظيم داعش، واحتجزت السلطات لاجئاً سورياً للاشتباه بتنفيذه هذا الهجوم، وبعد أشهر من قتل شرطي ألماني طعناً على يد رجل أفغاني في يونيو/ حزيران الماضي.

ورغم أن برلين أوقفت ترحيل لاجئين إلى أفغانستان، وأغلقت سفارتها في كابول بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان بعد أن تولت «طالبان» السلطة في عام 2021، نقلت مجلة شبيغل الألمانية، أمس، عن مصادر أمنية قولها إن رحلة متجهة إلى كابول أقلعت من مدينة لايبزيغ في ولاية ساكسونيا شرقي ألمانيا، في وقت مبكر من صباح أمس، وعلى متنها 28 مداناً، وذلك بعد إجراء محادثات سرية مع قطر التي تقوم بدور الوساطة على مدى أشهر.

ووجهت الحكومة الألمانية، في بيان أمس، الشكر إلى «شركاء إقليميين رئيسيين» على دعمهم (لم تذكرهم)، مضيفة أن المزيد من عمليات الترحيل قيد الإعداد. وأوضح المتحدث باسم الحكومة شتيفن هيبيشترايت، أن الذين تمّ ترحيلهم «مواطنون أفغان، وجميعهم مدانون بارتكاب جرائم ولا يحق لهم البقاء في ألمانيا، وقد صدرت بحقهم أوامر ترحيل»، من دون تحديد جرائمهم. وأشار هيبيشترايت في البيان، إلى أن ألمانيا «طلبت من شركاء إقليميين رئيسيين الدعم لتسهيل عمليات الترحيل» من دون تقديم تفاصيل إضافية.

تأتي عملية الترحيل، أمس، وسط دعوات متزايدة للحكومة الألمانية إلى الحد من الهجرة غير النظامية، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة بحق طالبي اللجوء الذين تعتبرهم خطرين ومدانين، عقب سلسلة من جرائم وجهت أصابع الاتهام فيها لمهاجرين. فقد وقع هجوم بسكين في زولينغن شرقي البلاد، الأسبوع الماضي، أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين خلال مهرجان بمناسبة ذكرى تأسيس مدينة زولينغن. وبينما تبنّى «داعش» الهجوم، احتجزت السلطات مشتبهاً به قالت إنه نفّذ الهجوم، وهو سوري الجنسية تقدم بطلب اللجوء في ألمانيا، وكان من المفترض أن يتم ترحيله إلى بلغاريا، العام الماضي، لكن يُقال إنه اختفى لبعض الوقت وتجنب الترحيل. وصدر أمر باحتجاز السوري على ذمة التحقيق، الأحد الماضي، للاشتباه في ارتكابه جريمة قتل والانتماء إلى منظمة إرهابية، وهناك احتمال توجيه لائحة اتهام بحقه في وقت لاحق.

وكان المستشار الألماني أولاف شولتز قد تعهد، في يونيو الماضي، بأن تبدأ البلاد في ترحيل المجرمين من أفغانستان وسورية مرة أخرى، بعد هجوم بسكين نفذه مهاجر أفغاني أسفر عن مقتل ضابط شرطة وإصابة أربعة أشخاص آخرين، في ماينهايم، جنوب غربي البلاد.

وأمس الأول الخميس، أعلنت الحكومة الألمانية، حزمة مقترحة من التدابير الأمنية وسياسات اللجوء المشددة في أعقاب هجوم الطعن، في 23 أغسطس/آب الحالي. وتتضمن الحزمة التي من المقرر أن يصوّت عليها المجلسان الأعلى والأدنى في البرلمان، قريباً، قواعد أكثر صرامة حول الأسلحة وقواعد حيازتها، وحظر استخدام أنواع من الأسلحة البيضاء في المناسبات العامة مثل المهرجانات والأحداث الرياضية. وتنص حزمة القرارات على منح أفراد إنفاذ القانون الاتحاديين الحق في استخدام أجهزة الصعق الكهربائي، وإضافة تدابير جديدة لأعمال التحقق من تاريخ الأفراد قبل منحهم تصاريح حيازة الأسلحة بهدف منع المتطرفين من الحصول عليها، وفقاً لما ورد في وثيقة حكومية تحدد طبيعة التدابير.

من جهتها وصفت وزيرة الداخلية نانسي فايزر، أمس الأول، هذه الخطوة بأنها قضية أمنية بالنسبة لألمانيا. وأعلنت عن خطة لتشديد القوانين الحالية المتعلقة بحيازة السكاكين، بحسب وكالة الأنباء الألمانية، متعهدة، مع مسؤولين آخرين في الحكومة، خلال مؤتمر صحافي، بتسهيل عمليات الترحيل.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

- الاحتلال يوسع عدوانه على الضفة بالتزامن مع تزايد ملاحقة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للمطاردين وتفكيك العبوات... وسط تساؤل: أين السلطة من العدوان؟

- على كل الفصائل الفلسطينية العودة للعمل الفدائي في الضفة وكل مناطق فلسطين المحتلة حتى تردع المحتل الصهيوني، وأن تستهدف مصالحه في الداخل والخارج. إن العدو طغى وتجبر

- الجيش الإسرائيلي ينسحب من #خانيونس جنوب قطاع #غزة بعد عملية عسكرية دامت 22 يوماً، فيما بدأت فرق الإغاثة عمليات انتشال جثامين الشهداء وسط دمار هائل في المباني السكنية والشوارع والبنية التحتية

- براحتهم يتحملوا بقا، أنا كمتابع للإعلام الإسرائيلي، معظم قاده الجيش الإسرائيلي بقولك إنهم ناويين على نية مش حلوة للبنان. الـ100 ألف مستوطن هيرجعوا مستوطناتهم وحزب الله مش هيكون ليه تواجد جنوب لبنان قرب المستوطنات، سواء بالقوة أو المفاوضات. أنا متابعهم كويس وعارف بقول إيه

- ترى هل سيعود سكان الشمال الإسرائيلي إلى منازلهم؟ هل ستفتح المدارس؟ هل رحل حزب الله إلى وراء الليطاني؟ أين تدمير بيروت وإعادة لبنان إلى العصر الحجري؟ إسرائيل خائفة من أي رد للحزب

- الصديق الكبير يغادر ليبيا بعد تهديدات طاولت سلامته الجسدية. محافظ مصرف ليبيا المركزي يؤكد أن مسلحين يهددون ويرهبون موظفي البنك ويختطفون أحيانا أطفالهم وأقاربهم

- يقول الروس إن عناصر من دول عدة يقاتلون إلى جانب الجيش الأوكراني، مو إنتم اللي عم يقاتل معكم السوري والبيلاروسي والنيبالي وغيرهم... وعم تعايروا أوكرانيا إنو معها مرتزقة؟

- قبل الانتخابات الأميركية بأيام وبعد أن يشتد وطيس المعركة، سيتم تذكير ترامب بمواقفه القديمة خصوصاً بما يتعلق بالهجوم على مبنى كابيتول هيل، مقر الكونغرس، وكذلك محاكماته طبعاً. وستكرر كامالا هاريس هذا الكلام خلال مناظرتها، لكن في النهاية سيفوز ترامب